الحدودالادارية لاقليم كردستان
دراسة تأريخية (1921م - 2012م)

د٠م. لمياء محسن الكناني[١] م٠ هادي حسين محسن المفرجي[٢]

الملخص

إن ظهور اقليم كردستان العراق كواقع دستوري بشكل سريع مع وجود ثغرات وصياغات مفتوحة في الدستور اسفر عن بروز مشكلة عدم الاتفاق على الحدود الادارية لذلك الاقليم مما تسبب في تضارب وتقاطع في الصلاحيات والسلطات مابين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.

أظهر البحث أن مشكلة الخلاف حول الحدود الادارية الداخلية للمنطقة او الاقليم الكردي في العراق ذات بعد تاريخي ، فأن تقسيم الوجود القومي الكردي بين دول المنطقة اثر الحرب العالمية الاولى قد جرى بتدبير وتوافق دولي (دول الحلفاء المنتصرة والدولة التركية الحديثة) وهو خارج التأثير العراقي بل قبل ظهور الدولة العراقية الحديثة التي تحملت تبعات هذه القضية واثرت على الوضع الداخلي فيها.

وعلى الرغم من مساهمة الاكراد بشكل فاعل في قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م من خلال دورهم المهم والحيوي في جميع مفاصل الدولة ، وبمختلف المستويات الا أن هذه المشكلة بقيت من دون حل وشكلت أزمة وطنية مزمنة ومعضلة كبرى أستنزفت الكثير من الموارد البشرية والمادية واعاقت سير التنمية الوطنية واضرت بالمصالح الوطنية العليا.

بادرت الحكومات العراقية المتعاقبة بخطوات عدة لحل الخلاف ابرزها بيان ١١آذار ١٩٧٠ ، وكانت تلك الخطوات وإن كانت دون طموح كل الاكراد العراقيين الا انها تعد مرحلة متقدمة جداً بالمقارنة مع احوال وظروف اخوانهم الاكراد في الدول المجاورة ، كان يمكن لها ان تكون الخطوة الاولى في الاتجاه الصحيح وكان يمكن ان تجنب الاكراد والعراق ويلات تعقد المشكلة بتدخل دول الجوار والقوى العالمية الكبرى.

بعد عام ٢٠٠٣م استطاعت القوى الكردية من مد سيطرتها على الكثير من المناطق العراقية التي افترضت انها (كردستانية) بالقوة لكن من دون سند قانوني او دستوري، يقابله رفض شعبي من مكونات العراق الاخرى ،واعتراض من القوى العربية والتركمانية مستغلة حالة الدولة آنئذ، وفي

[١] **كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.**

[٢] **كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.**

الوقت ذاته اعطى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الذي كان للأكراد دور فاعل ومؤثر في كتابته، لاقليم كردستان العراق الصفة القانونية والدستورية لكنه ابقى باب حدود الاقليم من دون تحديد او تعيين واضح بإضافة المادة ١٤٠ الدستورية المختلف على تفسيرها وتطبيقها بين الاحزاب والمكونات العراقية كافة، الامر الذي أبقى باب الازمة مفتوحاً.

Summary

The emergence of the Kurdistan region of Iraq as a reality constitutional rapidly with gaps and formulations are open in the Constitution resulted in the emergence of the problem of lack of agreement on the administrative border of the region, causing the conflict and the intersection of power and authority between the federal government and the Kurdistan Regional Government.

Research has shown that the problem of the dispute over administrative boundaries internal to the region or the Kurdish region in Iraq with post-historical , the division of the national existence of the Kurdish among countries in the region following the First World War had been masterminding and international consensus (the Allied victors of the modern Turkish state), which is outside the influence of Iraq , but before the emergence of the modern Iraqi state , which bore the consequences of this case and affected the domestic situation.

In spite of the contribution of the Kurds effectively in the modern Iraqi state in 1921 through their role is important and vital in all aspects of the state , and the various levels , but that this problem remained unresolved and formed a national crisis chronic and major dilemma sapped a lot of human and material resources and hindered the progress of national development and harmed the national interests supreme.

Initiated by successive Iraqi governments have taken steps several to resolve the dispute , notably the statement March 11, 1970 , were those steps but without the ambition of every Iraqi Kurds , but it is a very advanced stage compared with the conditions and circumstances of their fellow Kurds in neighboring countries , could have to be the first step in the right direction and was can avoid the Kurds and Iraq, the scourge of the complexity of the problem the intervention of neighboring countries and major world powers.

After the year 2003 was able to Kurdish forces from D control over much of Iraq, which assumed it (Kurdistan) by force, but without legal or constitutional, offset by the popular rejection of the components of Iraq the other, and the objection of the Arab powers and Turkmen exploiting the state of the nation at that time, and in time itself gave the Iraqi Constitution of 2005, which was the Kurds, the role of an active and influential in his writing, and gave to the Kurdistan region of Iraq legal status and constitutional, but kept the door of the borders of the region, without specifying or set clear by adding constitutional article 140 different on the interpretation and application between the parties and the components of Iraq all, which crisis kept the door open.

المقدمة

حوّل الدستور العراقي الذي جرى الاستفتاء عليه في ٢٠٠٥/١٠/١٥م العراق من دولة تعتمد نظاماً مركزياً الى دولة نظامها اتحادي تتكون من اقاليم ومحافظات تدار لامركزياً وادارات محليه، الامر الذي ادى الى اكتساب اقليم كردستان العراق الصيغة القانونية وتمتعه اثر ذلك بكامل الصلاحيات والحقوق الممنوحه للاقليم.

إن ظهور اقليم كردستان العراق كواقع دستوري بشكل سريع مع وجود ثغرات وصياغات مفتوحة في الدستور اسفر عن بروز مشكلة عدم الاتفاق على الحدود الادارية لذلك الاقليم مما تسبب في تضارب وتقاطع في الصلاحيات والسلطات مابين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.

فهل مشكلة الخلاف ذات بعد تأريخي؟ وإلى اي زمن تعود مشكلة الخلاف حول الحدود الادارية الداخلية للمنطقة او الاقليم الكردي في العراق؟ والى ماذا يستند الاكراد في مطالبهم؟ وماهو موقف الحكومات العراقية المتعاقبة من هذه المشكلة ؟ وكيف عالجت النصوص الدستورية بعد العام ٢٠٠٣م مشكلة الحدود الداخلية العراقية المحدده لاقليم كردستان العراق؟ وما موقف الاحزاب والقوى والمكونات العراقية من الطموحات الكردية لتلك الحدود؟.

عليه تم تقسيم الدراسة على مبحثين ، اختصالاول بدراسة ظروف الاحتلال البريطاني للعراق وشكل نظام الادارة والسياسة البريطانيين التي اعتمد في العراق والاتفاقيات والاحداث الدولية التي رسمت ملامح مؤثرة في شكل العلاقة والوجود الكردي في الدولة العراقية الحديثة، وتتبع المطالب الكردية وتصورات قياداتها للحدود الادارية للمنطقة (الاقليم الكردي) في عهد المملكة العراقية (١٩٢١-١٩٥٨م).

تناول المبحث الثاني تطور احداث هذه المشكلة خلال العهد الجمهوري١٩٥٨-٢٠٠٣م وتأثيره فيشكل العلاقة بين الاكراد والحكومات العراقية المتعاقبة ومن ثم الظهور الدستوري لاقليم كردستان بعد ٢٠٠٣/٤/٩م، وتفاعل هذا الظهور مع التشريعات الدستورية وموقف الاحزاب والقوى العراقية من الطموح الكردي الساعي في تحديد الحدود مع خاتمة تضمنت خلاصة بالنتائج.

المبحث الاول

حدود المنطقة الكردية خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ م

١- الحدود خلال مدة الاحتلال والانتداب البريطاني (١٩١٨-١٩٣٢م)

أ-الاحتلال البريطاني للعراق

قامت القوات البريطانية في فجر يوم٦ تشرين الثاني من العام١٩١٤ بعملية انزال في الفاو الواقعة في اقصى الجنوب العراقي على ضفاف الخليج العربي كنتيجة لاعلان بريطانيا العظمى الحرب على الدولة العثمانية في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩١٤، ثم بدأت هذه القوات بالتقدم والزحف شمالا مستغلة تدني قدرات الجيش العثماني من حيث التجهيز والتسليح والتدريب. وفي يوم ٢٣ تشرين الثانيمن العام ذاته رفع العلم البريطاني في مدينة البصرة ثم اعقب ذلك خسارة القوات النظامية العثمانية والمجاهدين العراقيين من ابناء العشائر والمدن العراقية المساندين لهم لمعركة الشعيبة المهمة في يوم١٤ نيسان ١٩١٥ ،التي فتحت للقوات البريطانية ابواب المدن العراقية فأحتلت العمارة يوم ٣ حزيران، والناصرية في ٢٥ تموز، والكوت في ٢٩ ايلول ، ووصلت طلائع الجيش البريطاني مشارف مدينة بغداد، لكن هزيمتها في معركة سلمان باك في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٥ اجبرها على التراجع والانسحاب والتحصن في مدينة الكوت، ونجحت القوات العثمانية في احكام الحصار الشامل على تلك القوات التي اضطرت الى الاستسلام في النهاية بدون قيد او شرط في ٢٩ نيسان ١٩١٦ فوقع في الاسر العثماني٤٨١ ضابط و١٣٣٠٠ جندي ،وعلى رأسهم الجنرال البريطاني طاوزند مما عد اكبر واشنع هزيمة للقوات البريطانية في العراق. قبل نهاية سنة ١٩١٦ قاد الجنرال البريطاني مود حملة عسكرية كبرى لرد الاعتبار ولاكمال احتلال العراق بقوات تفوق القوات العثمانية بخمس مرات، فتمكن من اعادة احتلال مدينة الكوت في شباط ١٩١٧، وسار نحو مدينة بغداد وتمكن من احتلالها في يوم ١١ أذار تلاها احتلال مدينة الفلوجة في يوم ١٩ أذار، ومدينة سامراء في يوم٢٤ نيسان(١) وكفري في يوم ٢٨ نيسان(٢) وطوزخورماتو في يوم ٢٩ نيسان(٣) ومدينة كركوك ومايجاورها في شهر أيار(٤) والرمادي في يوم ٢٩ أيلول(٥).ثم اعادت احتلال كركوك في ٢٧ تشرين الاول والتون كوبري في يوم ٣٠ تشرين الاول(٦) وعند اعلان الهدنة في ٣١ تشرين الاول ١٩١٨ كانت القوات البريطانية على اطراف مدينة

الموصل، فأستمرت في تقدمها غير ملتزمة بالهدنة المعقودة بين الطرفيين، نتيجة لانهيار الدولة العثمانية وعدم التزام بريطانيا بالهدنة أنسحب ما تبقى من القوات العثمانية من مدن ولاية الموصل بعد ان اصدر الجنرال البريطاني مارشال انذاراً شديد اللهجة للقوات العثمانية مطالباً اياها باخلاء جميع قطعاتها واشكال وجودها ضمن حدود ولاية الموصل في موعد اقصاه ١٥ تشرين الثاني،١٩١٨ وبذلكدخلت بقية المدن والمناطق العراقية تحت السيطرة والنفوذ البريطاني من دون قتال(٧)، وفي ١٩١٨/١٠/١١ سلمت مدينة اربيل الى ضباط الارتباط البريطانيين حسب بنود معاهدة الصلح(٨)، اما مدن السليمانية وجمجمال وحلبجة ومايجاورها فقد بقيت تحت ادارة زعماء محليين(٩) وارسل الميجر نويل في منتصف تشرين الثاني ١٩١٨م لاقامة نظام ادارة موقت في السليمانية(١٠)، وتركت راوندوز تواجه النفوذ والتدخل التركي(١١).

ب- الادارة البريطانية

أبقت قوات الاحتلال البريطاني نظام الادارة العثماني مع إلغاء التشكيل الإداري المعروف بالولاية واصبحت الالوية ترتبط بالمركز اوالعاصمة وكانت ولاية الموصل العثمانية مقسمة ادارياً قبل اندلا ع الحرب العالمية الاولى ١٩١٤- ١٩١٨م الى ثلاث سناجق هي(١٢):

اولاً سنجق الموصل والذي يتكون من ستة اقضية هي (دهوك / العمادية / زاخو/ سنجار/ عقرة / الموصل المركز).

ثانياً سنجق كركوك الذي يتكون من ستة اقضية هي (كركوك المركز/ أربيل / رانية / راوندوز/ كفري / كوى).

ثالثاً سنجق السليمانية ويتكون من خمسة اقضية هي (بازيان / حلبجة / شهرزور/ مركة / السليمانية المركز).

استحدث البريطانيون لواء اربيل في الاول من تشرين الثاني سنة ١٩١٩م من خلال دمج قضاء اربيل مع اقضية كوى وراوندوز التي جرى فصلها عن لواء السليمانية(١٣).اما عن الهيكل التنظيمي للادارةفقد قسم العراق الى الوية ، ويقسم اللواء الى اقضية يديرالقضاء (قائم مقام) وتقسم الاقضية الى نواحي يدير الناحية (مديرناحية) ،خلال الاحتلال البريطاني المباشر للعراق ولمقاصد تنظيمية قسم العراق الى(١٣) وحدة ادارية رئيسة كل وحدة منها تحت حكم حاكم سياسي بريطاني مسؤول أمام المفوض المدني (السامي) في بغداد كل وحدة

رئيسة كانت تضم وحدة تابعة او وحدتين بأمرة(مساعد الحاكم السياسي) مسؤول تجاه الحاكم السياسي في مقر الوحدة الرئيسية وسلطات مساعد الحاكم السياسي في جميع المناطق المحتله حديثاً على استقلال عظيم .خضعت الالوية العراقية خلال عهد الانتداب لوزارة الداخلية بصورة مباشرة وزيد عدد الالوية من (٩) الوية الى (١٤) لواء (١٤)،استخدم البريطانيون سياسة مرنة قبل وبعد قيام الدولة العراقية ١٩٢١م حاولوا فيها قدر الامكان كسب ود السكان وتقوية القادة المحليين ومن ثم توجيههم سياسياً وادارياً لتقليل النفقات المالية والقوات العسكرية لهذا كلفوا الشيخ محمود البرزنجي(١٥) بادارة مدينة السليمانية والمناطق المجاورة لها بدل ارسال حملة عسكرية لاخضاع السليمانية وتوابعها (١٦) مع التاكيد البريطاني على اجتناب بذل الوعود الصريحة في اقامة كيانات كردية ذات استقلال شبة ذاتي (١٧) وكانت الادارة البريطانية تدير المناطق الكردية بوصفها منطقة منفصلة جزيئاً عن العراق (١٨)اما الحكومة العراقية فهي توكد على ضرورة ان تكون اي ادارة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع بغداد(١٩) وان تدار من قبل اداريين خاضعين للحكومة العراقية لكنها كانت اضعف من ان تفرض سيطرتها بوجود البريطانيين(٢٠).

ج –اعلان الدولة العراقية

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤–١٩١٨م رضخ العراق ولغاية ١٩٢٠/١٠/٤ لحكم عسكري بريطاني مباشر، ومن ثم حكم بريطاني مدني مباشر، استمر لحين مباشرة بريطانيا التكليف الاممي بالانتداب على العراق الصادر في نيسان ١٩٢٠ ، وفي يوم ٢٣اب ١٩٢١م جرى اعلان الامير فيصل بن الشريف حسين ملكاًعلى العراق لتتوالى بعدها لبنات تشكيل المملكة العراقية ١٩٢١–١٩٥٨م ليمر العراق بمرحلة الوصاية التي استمرت لغاية ١٩٣٢باعلان العراق دولة مستقلة عضواً في عصبة الامم(٢١).

رسمت مجموعة الاتفاقيات والاحداث الدولية ابعاداً وملامح مهمة ومؤثرة في شكل العلاقة والوجود الكردي في الدولة العراقية الحديثة والتي من ابرزها:ـــ

أولاًمعاهدة سيفر ١٩٢٠:–

عقدت معاهدة او اتفاقية سيفر في ١٠/اب/١٩٢٠بين السلطان العثماني ودول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الاولى والمحتلين لاغلب الاراضي التركية تطرقت الى مصير

غير الترك ومنهم الاكراد وكما جاء في المادتين ٦٢و٦٣حيث تعد الاكراد القاطنيين في الاناضول الشرقي بالحكم الذاتي وبعد مرور سنة من تنفيذ الحكم الذاتي يسمح باجراء استفتاء شعبي حول الاستقلال عن تركيا يطلب بعدها من مجلس عصبة الامم النظر بالامر وابلاغ تركيا بذلك لتتخلى عن جميع حقوقها وممتلكاتها وتنفذ الامر،وبعدها لاتمانع الدول الكبرى من انضمام اكراد ولاية الموصل لهذه الدولة الفتية وخلال مدة معينة(٢٢).

ولم تطبق الاتفاقية بسبب الضغوطات التي مارسها كمال اتاتورك زعيم الجمهورية التركية الجديدة والاطماع البريطانية في الاحتياطي النفطي في ولاية الموصل(٢٣).

ثانياً معاهدة لوزان١٩٢٤

افتتح مؤتمر لوزان للسلام بين دول الحلفاء وبين تركيا في١٩٢٢/٨/٢٠على وفق مرحلتين انتهى بالتوقيع على معاهدة الصلح في ١٩٢٣/٩/٢٤ التي اتفق فيها على الحدود النهائية لتركيا ولم يرد فيها شيئاً عن المسالة الكردية كما في اتفاقية سيفر اذ اتفق الطرفان في ١٩٢٣/٢/٤م على استبعاد قضية ولاية الموصل المتنازع عليها من منهاج المؤتمر ،واعطاء مهلة تسعة اشهر للمفاوضات الثنائية ، وفي حالة عدم التوصل لحل ترفع الى عصبة الامم للتحكيم (٢٤).عليه فقد انهت معاهدة لوزان اتفاقية سيفر التي يصفها لونكريك (المعاهدة التي لم تبرم قط) (٢٥) .

بذلك تكون المعاهدة قد قضت على كل امال الكرد في قيام دولة قومية لهم ولابد لسكان كردستان الجنوبية من الانضمام الى العراق(٢٦) وتحولت المسالة الكردية في المحافل الدولية من حديث الاستقلال والتحرر الى عطف دول الحلفاءنحو الاقليات(٢٧).

ثالثاً– قضية ولاية الموصل

تعد هذه القضية من اعقد المشكلات التي واجهت الدولة العراقية عند تشكيلها لضراوة المطالب التركية بالولاية، واصرار القادة الاتراك على تركية هذه الولاية التي يشكل الاكراد فيها اكثرية وامتدادها الجغرافي الذي يشمل اغلب مايعرف حالياً بمحافظات (اربيل ودهوك والسليمانية ونينوى وكركوك)، وبعد ان فشلت المفاوضات الثنائية التركية البريطانية رحلت القضية الى مجلس عصبة الامم وكما متفق عليه في نص معاهدة لوزان والتي احالت المشكلة الى محكمة العدل الدولية التي قررت في ١٩٢٥/١١/٢١ بضم

ولايــة الموصــل بالكامــل الى العــراق ليصــدر مجلــس عصــبة الامــم قــرار الضــم في ١٩٢٥/١٢/١٦ الذي حدد خط بروكسل كفاصل بين الاراضي العراقية والتركية بشروط هي :(٢٨)

١- ان تبقى الولاية تحت الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ سنة ،الا اذا قبل العراق عضواً في عصبة الامم.

٢-مراعاة مصالح الاكراد بالادارة المحلية واستخدام اللغة الكردية في التعليم والقضاء .

وصادقت تركيا على القرار الاممي في ١٩٢٦/٦/٥والعراق في ١٩٢٦/٦/٧ .

رابعاً- قبول العراق في عصبة الامم

في ١٩٣٢/١/٢٨م وافق مجلس عصبة الامم على انتهاء نظام الانتداب في العراق وترشيحة ليصبح عضواً في عصبة الامم بعد التقدم والتطور والاستقرار وعلى العراق ان يقدم التطمينات والتعهدات اللازمة.

في ١٣تموز١٩٣٢م ابلغت لجنة الانتدابات الاممية مجلس عصبة الامم بان التعهدات والالتزمات المقدمة من الدولة العراقية قد تمت المصادقة عليها واودعت في ملفات سكرتارية مجلس العصبة، تضمنت هذه الوثيقة مجموعة من الالتزامات والتعهدات المقدمة من العراق الى عصبة الامم، فقد جاء في المادة الثامنة تطمينات وتعهدات عراقية بضرورة استخدام اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق التي يسود فيها العنصر الكردي وبالنسبة الى لواء كركوك تكون اللغة الرسمية الى جانب اللغة العربية هي امااللغة الكردية او التركية، ومنح الاكراد افضلية التعيين في الدوائر الحكومية في تلك المناطق لاصحاب الكفاية ومعرفة اللغة (٢٩).

يرجع اقدم تصريح حول طموح القيادات الكردية ورؤيتهم لخط الحدود الادارية الداخلية لمشروع الوحدة الادارية اوالمنطقة الكردية او(الاقليم)في كردستان الجنوبية او كردستان العراق عندما تقدم ستة من اعضاء مجلس النواب العراقي بعريضة الى رئيس الوزراء العراقي في ٨ شباط ١٩٢٩ يشكون فيها الحكومة كونها لاتسير على توصيات عصبة الامم طالبوا فيها تاليف وحدة ادارية كردية تشمل الوية كركوك والسليمانية واربيل ولواء رابع يتالف من الاقضية الكردية في لواء الموصل ويدير هذه الوحدة مفتش كردي عام يكون همزة وصل بين هذه

الوحدة والحكومة المركزية في بغداد،.وكان رد المندوب السامي البريطاني بالاتفاق مع الحكومة العراقية برفض المطالب تلك كونهاتساعد على احياء الميول الانفصالية في المنطقة(٣٠).

وهذا هو اول اعلان رسمي يصدر عن قيادة كردية عراقية سياسية تطالب وتوضح فيه مقدار الطموح الكردي للحدود الادارية الجامعة للمناطق التي يقطنون فيها والتي ترى فيهاتوافر اسباب النجاح لاقامة الحكم الذاتي لهم داخل العراق .

بعد احداث يوم ١٩٣٠/٩/٦ في السليمانية نقض الشيخ محمود البرزنجي الصلح مع الحكومة وبدأ يقاتل القوات العراقية وكتب الى المندوب السامي في بغداد يطالب الحكومة العراقية بترك جميع منطقة كردستان من زاخو الى خانقين ،وان تقوم حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني . لتتمكن بعدها القوات العسكرية العراقية وبمساندة القوات البريطانية من اعادت الهدوء الى المنطقة ونفي الشيخ محمود الى مدينة السماوة(٣١).

٢- الحدود الادارية لمناطق الاكراد خلال عهدالاستقلال الملكي ١٩٣٢—١٩٥٨ م

ساهمت العناصر الكردية طيلة الحكم الملكي في العراق ١٩٢١-١٩٥٨م بفاعلية متميزه في العمل السياسي والاداري فقد اندمج الكثير من القوى والشخصيات الكردية في اجهزة الدولة ومرافقها وشغلوا مكانة و مناصب عليا ومرموقه ،واتسمت المدة الممتدة منذ اعلان استقلال العراق دولة مستقلة وعضواً في عصبة الامم ولغاية قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ بحالة من الهدوء والسكينة خلت البلاد فيها من ازمات سياسية كبرى ولم تظهر مطالب قومية واضحة ،وقد تعود اغلب الاسباب المؤدية الى الاعتراضات والاحتجاجات الكردية في هذه المدة لشكاوى محلية نتيجة ضعف الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية والصراعات القبلية والازمات الاقتصادية بخاصة الاحداث في اعوام ١٩٢٨و١٩٣١و١٩٣٥و١٩٤٣ التي تعود لاسباب غير قومية ناجمة عن اسباب اقتصادية بعد الارتفاع الفاحش للاسعار(٣٢).

لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ وماتبعها من ازمات سياسية واقتصادية وفكرية واعادة احتلال العراق للمرة الثانية من قبل البريطانيين بعد احداث مايس ١٩٤١م القى بظلالها وتأثيرها على اكراد العراق عندما طالب الملا مصطفى البارزاني ابان

مايعرف بالحركة البارزانية الثانية ١٩٤٢-١٩٤٥وبالتحديد عام ١٩٤٤ بتشكيل ولاية كردية او كردستان تمتد حدودها الادارية لتشمل الوية كركوك والسليمانية واربيل واقضية الموصل الكردية وهي زاخو ودهوك وعقرة والشيخان وسنجار وقضائي خانقين ومندلي من لواء ديالى).

وبعد مفاوضات بين الجانبين جرى الاتفاق على عودة الشيوخ البارزانيين الى مناطقهم وتلبية احتياجات المنطقة الكردية من موظفين نزيهين وفتح الطرق وبناء المدارس وغيرها(٣٣).

المبحث الثاني

الحدود الادارية (للاقليم) خلال العهد الجمهوري ١٩٥٨- ٢٠١٣م

١- حدود الأقليم خلال الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٨

ادت احداث يوم ١٤تموز ١٩٥٨ الى زوال النظام الملكي وقيام نظام جمهوري في العراق تحت ذريعة الدفاع عن حقوق ومصالح العراقيين ودفع الظلم والتعسف عنهم ومنهم الاكراد الذين ايدوا العهد الجديد وتعاونوا معه ،لاسيما بعد العفو العام الذي اصدره العهد الجديدوعودة الملاّ مصطفى البارزاني وعدد كبير من العراقيين من المنافي وعلى نفقة الحكومة العراقية لكن هذا التعاون انفض في ايلول من عام ١٩٦١م ليعاود الملاّ مصطفى قيادة الحركة المسلحة ضد حكومة عبدالكريم قاسم التي استمرت حتى ٧شباط ١٩٦٣ لم تطرح فيها الحركة الكردية اية مشاريع للحدود الادارية بل اكتفت بالتاكيد على ضرورة تطبيق الحكم الذاتي(٣٤).

كان الاكراد انذاك قد طرحوا مسألة الحكم الذاتي كشرط اساس لتأييد اي عمل ضد حكومة عبد الكريم قاسم ،وبعد نجاح انقلاب٨شباط ١٩٦٣ اعترفت الحكومة الجديدة في ٩مارس١٩٦٣ بالحقوق القومية للشعب الكردي وطرحت للمناقشة نظام جديد للادارة يقوم على اساس اللامركزية الادارية وتقسيم العراق الى ستة محافظات تكون احداها كردية في كردستان تسمى محافظة السليمانية،وتتالف من الوية اربيل والسليمانية ودهوك ومناطق من لوائي الموصل وكركوك والتي تسكنها اكثرية كردية(٣٥) .

خلال هذه المدة طرح الملا مصطفى البارزاني تصوره للحدود الادارية للمناطق الكردية بانها تمتد من الحدود التركية شمالاً والحدود الايرانية شرقاً والحدود السورية غرباً وجبال حمرين جنوباً(٣٦).

في ٢٤نيسان ١٩٦٣ قدم الوفد الكردي المفاوض مع حكومة بغداد نسخة معدله للمشروع السابق قلص فيه الحدود الادارية لكردستان لتشمل الوية كركوك والسليمانية واربيل والمناطق التي تقطنها اغلبية كردية في لوائي الموصل وديالى(٣٧).

في مذكرة مقدمة من الملا مصطفى البارزاني الى الحكومة العراقية في ١٩٦٤/١٠/١١ طالب فيها ان تكون حدود ولاية او محافظة كردستان حاوية لـ(الوية اربيل وكركوك والسليمانية واقضية زاخو وعقرة والعمادية والشيخان وتلعفر وخانقين وجمع الاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية من لوائي الموصل وديالى) (٣٨).

في هذا العهد يظهر بوضوح ارتفاع كبير في المطالب الكردية التي سعت الى زيادة مساحة الاراضي التي يرغب الاكراد في ان تكون جزءاً من الاقليم الكردي من خلال الدفع بالحدود الادارية الى مناطق جغرافية لم يسبق وان طالبت اوادعت بكردستانيتها ،واثرت المطالب الكردية على شكل النظام الاداري العراقي بصفة عامة ، بعدماطرحت الحكومة العراقية مقترح النظام اللامركزي وتقليص المحافظات العراقية الى ستة محافظات فقط .

٢- حدود الأقليم خلال المدة ١٩٦٨-٢٠٠٣

يرى الحكم الجديد في هذه المرحلةان حل القضية الكردية ذات اولوية قصوى بالنسبة له كونها قضية قومية اصلية ، من هذا المنطلق جرت مفاوضات بين الحكومة وبين الملا مصطفى البارزاني تكللت باصدار بيان ١١ أذار ١٩٧٠ الذي يتضمن ١٥ فقرة عالجت المشكلاتكافة ، ورسمت خارطة طريق لحل القضية الكردية ضمن اطار الوحدة الوطنية وحددت مدة اربعة سنوات فترة انتقالية.

فقد تناولت الفقرة ١٤ من البيان المذكور الحدود الادارية من خلال تشكيل لجنة مشتركة عليا للاشراف على تنفيذ مشروع توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها اكثرية كردية وفقاً للاحصاءات الرسمية التي ستجري (٣٩).

وفي ١١أذار ١٩٧٤م أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق الذي منح منطقة كردستان الحكم الذاتي وحدد الحدود الادارية لمنطقة الحكم الذاتي بالقطاعات التي تسكنها اغلبية من الكرد بالاعتماد على احصاء عام١٩٥٧م وتشكل هذه القطاعات وحدة ادارية موحدة ولها الشخصية المعنوية وحدد مدينة أربيل مركز اداري للمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي(٤٠).

لكن الملاحظ ان نسبة التاييد لهذا البيان قد اخذت بالتناقص تدريجياً خلال المدة الانتقالية نتيجة اختلاف الروى التطبيقية للبيان مع بعض الاخطاء المرتكبة عند تنفيذ مقررات البيان علاوه علىاتهام الحكومة باجراء تغييرات ديمغرافية في بعض المناطق ويبقى تاثير الضغوطات الخارجية الهائلة على القيادة الكردية العامل الابرز في اعادة عقارب الزمن الى الوراء لتعود الاعمال العسكرية والحربية من جديد استمرت لغاية توقيع العراق لاتفاقية الجزائر ١٩٧٥ التي الزمت ايران بوقف كل اشكال الدعم والمسانده عن الاكراد مما اعاد الهدوء للمنطقة(٤١).

في اثناء الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ وحيث ان المناطق الكردية كانت احدى ساحات تلك الحرب حدث شرخ كبيراخر في العلاقة بين الطرفيين اذ اتهمت الحكومة العراقية قادة الاحزاب الكردية بالخيانة والوقوف مع اعداء الوطن فضلاً عن استمرار بعض الاحزاب والقوى الكردية في اعمالها المسلحة بعد اتفاقية الجزائر وسيطرتها على مناطق وجيوب داخل الاراضي العراقية(٤٢) .

الامر الذي دفع بالقيادة العراقية الشنت حملة عسكرية كبرى عرفت بحملات الانفال للقضاء على معاقل وتمركز قوات الاحزاب الكردية راح ضحيتها الالاف من الضحايا وبخاصه من المدنيين العزل مع تهجيروتشريد اعداد ضخمة منهم (٤٣).

لكن انهيار وتحطم القوات المسلحة العراقية تحت ضربات قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩١ الساعية لاخراج العراق من الكويت مهد لقيام انتفاضه شعبية شملت مختلف انحاء العراق ومنها المناطق الشمالية التي اصبحت تحت سيطرة وحكم القوى والاحزاب الكردية لتدخل بعدها في سلسلة من الجولات التفاوضية مع القيادة العراقية لتنفيذ الحكم الذاتي للاكراد بالاستناد الى بيان ١١ اذار ١٩٧٠ كانت فيها حدود الاقليم ابرز اسباب فشل تلك المفاوضات الامر الذي دفع القيادة العراقية الى سحب اي شكل من اشكال الادارة العراقية من محافظات اربيل والسليمانية ودهوك وفرض حصار شامل

عليها (٤٤) لتخضع بعدها لسيطرة القوى و الاحزاب الكردية وتكون الحكومة العراقية بذلك قد عززت الادارة الكردية على اراضيها مع حصولها على الدعم والحماية الدولية عبر سلسلة من القرارات الاممية بخاصة القرار٦٨٨ (٤٥) .

شهدت المدة مابين ١٩٩٤-١٩٩٨م صدامات مسلحة بين الاحزاب والقوى الكردية المتنافسة ادت الى تقسيم المنطقة الى ادارتين منفصلتين احداهما في السليمانية والثانية في اربيل وبعد مفاوضات شاقة استمرت لمدة ليست بالقصيرة توحدت الادارتيين في ٧/ ٥/ ٢٠٠٦ (٤٦).

مما تقدم يظهر بوضوح انه مع بداية هذا العهد خطت الحكومة العراقية خطوه مهمة لحل القضية ولاول مرة في تاريخ العراق الحديث عبر بيان ١١اذار ١٩٧٠ وقانون الحكم الذاتي الذي حول المطالب الكردية الخاصة بتحديد الحدود الادارية للاقليم او المحافظة الكردية حقيقة موجودة على الارض وان كانت دون مستوى طموح كل الاكراد كان لها ان تكون نقطة تحول لولا ارتكاب بعض الاخطاء من قبل الجانب الحكومي وقوة الضغط الخارجي على القوى والاحزاب الكردية التي ساءها وجود حل داخلي عراقي، وارادت ان تبقى القضية الكردية رهن التدخلات والتوافقات الدولية غير مبالية لمعانات ملايين الشعب الكردي من جراء تلك السياسة ولاسيما عمليات الانفال وحلبجه وغيرها التي راح ضحيتها مئات الالاف من الشعب الكردي ، وكان على القوى والاحزاب الكردية ان تتعامل بواقعية اكثر وتقاوم بشراسة اكبر التدخلات الخارجية كونها هي اعرف بالمصلحة الكردية وهي المسؤول الاول والاخير امام شعبها المنكوب وكان حرياً بها اعتماد سياسة خذ وطالب المرنه علها تصل الى الهدف المنشود باقل التكاليف والخسائر.

٣- حدود اقليم كردستان بعد ٩/٤/٢٠٠٣م

أ- حدود الاقليم في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

خلال عهد الحاكم المدني الامريكي بول بريمر اصدر مجلس الحكم العراقي المعين قانون لادارة جمهورية العراق سميقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تطرق فيه الى خط الحدود الادارية الفاصله بين سلطات أقليم كردستان العراق وسلطات

الحكومة الاتحادية في بغداد. حيث نصت المادة ٥٣الفقره (أ) على (يعترف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تدار من الحكومة المذكورة في ١٩ اذار٢٠٠٣م الواقعة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى . ان مصطلح (حكومة اقليم كردستان) الواردة في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني ومجلس وزراء كردستان والسلطة الاقليمية في اقليم كردستان (٤٧).

ب – حدود الاقليم في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م

نال اقليم كردستان الوضع الدستوري والقانوني بموجب المادة ١١٣ الفقرة (أ) ضمن الباب الخامس من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م لاول مره في تاريخ العراق الحديث حيث نصت المادة اعلاه على(يعتبراقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليماً اتحادياً عند اقرار هذا الدستور ونفاذه) ونظمت المواد الدستورية التالية ١١٣ و١١٤ و١١٥ و١١٦ و١١٧ سلطات الاقاليم وصلاحياتها، كذلك رحل الدستور العراقي المادة ٥٣ الفقره (أ) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لتصبح الفقرة الدستورية رقم ١٣٨ التي نصت على (يلغى قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وملحقة عند قيام الحكومة الجديده باستثناء ماورد في الفقرة (أ) من المادة ٥٣ والمادة ٥٨ منه)وبذلك يكون الدستور العراقي قد كرر ماجاء في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية واضاف اليه الفقره ١٤٠ التي تتيح لمحافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها والتي لم يعين الدستور عددها واسمائها وحدد لمحافظة كركوك مدة انتقالية تنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١م ومن ثلاث مراحل (التطبيع والاحصاء والاستفتاء). يمكن بعدها تعديل حدود اقليم كردستان ليشمل المناطق التي يرغب سكانها وبموجب استفتاء شعبي بالانضمام الى اقليم كردستان(٤٨).

ج–اتجاهات ومواقف اطراف الخلاف

أولاً–الحكومة العراقية الاتحادية

ترى الحكومة الاتحادية في بغداد ان حدود اقليم كردستان تنحصر داخل مامتعارف عليه الخط الازرق اي جميع المناطق التي كانت تدار من قبل القوى والاحزاب الكردية لغاية ١٩أذار ٢٠٠٣م وهي الحدود التي تم تأطيرها دستورياً في قانون ادارة الدولةالعراقية المؤقت للمدة الانتقالية بخاصة المادة (٥٣الفقرة أ) وهو نص صريح يحدد حدود اقليم كردستان في

محافظات (اربيل والسليمانية ودهوك) ومناطق من محافظات (كركوك وديالى ونينوى) والمقصود بها عقرة التي تتبع ادارياً محافظة نينوى وكلار وكفري التابعة لمحافظة ديالى وجمجمال التابعة لادارة محافظة كركوك .وجميع المناطق العراقية خارج تلك المناطق هي مناطق تقع ضمن الصلاحيات والسلطات الحصرية للحكومة الاتحادية في بغداد التي اوردها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م(٤٩).

ثانياً–حكومة اقليم كردستان

ترى وتعتقد حكومة أقليم كردستان والقوى والاحزاب الكردية المشكلة لها ان حدود اقليم كردستان لاتقف داخل مايعرف بالخط الازرق ولا ينحصر في المحافظات العراقية الثلاث (اربيل والسليمانية ودهوك) بل يمتد الى المناطق العراقية الاخرى التي ترى ان الاكراد يشكلون غالبية سكانها وتقع عليها مسؤولية حماية وادارة تلك المناطق التي استقطعت من الاقليم في مرحل سابقة وحان الوقت من اجل استرجاعها وضمها الى الاقليم الام، وفي اثناء دخول القوات الامريكية للعراق وانهيار الدولة العراقية استغلت الجماعات المسلحة التابعة للاحزاب والقوى القومية الكردية لتتقدم الى مناطق واسعة تقع خارج حدود المناطق التي كانت تديرها قبل ١٩أذار ٢٠٠٣م في محافظات ديالى ونينوى وكركوك وصلاح الدين ، وتولت عملية ادارتها ومسك الملف الامني فيها وسط اعتراض ورفض مكونات عراقية اخرى واعتراض الحكومة الاتحادية،في حين ترى حكومة وقوى الاحزاب الكردية ان اجراءاتها تتوافق مع بنود الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥(٥٠).

ثالثاً القوى السياسية العراقية

تكاد تتفق جميع القوى السياسية العراقية سواء اكانت العربية منها او التركمانية على موقف سياسي موحد يركز على ان حدود اقليم كردستان المعروفة هي التي كانت قبل احداث ١٩أذار ٢٠٠٣م رافضه كل محاولة كردية لتوسيع مساحة الاقليم وفرض حدود جديده ، وتشدد على ان جميع المناطق التي كانت تدار من قبل الحكومة المركزية قبل ١٩ أذار٢٠٠٣م هي مناطق وارضٍ عراقية يجب ان تدار وتخضع وضمن صلاحيات الحكومة الاتحادية في بغداد، وسيطرت اقليم كردستان وامتداد حدوده ليضم تلك المناطق يعرض وجودها التاريخي الموغل في القدم الى خطر الاندثار والزوال وبخاصة ابناء القومية التركمانية التي ترى في المشروع

الكردي مشروع يعرض وجودها الى خطر الذوبان في لجة البحر الكردي ويعرض اراضيها المتوارثه منذ اجيال بعيده الى خطر الضياع (٥١). وترى الاحزاب العربية العراقية ان توسيع حدود اقليم كردستان يعرض الوجود العربي التاريخي في اكثر من منطقة الى خطرالاضمحلال والتلاشي بخاصة عندما يتعلق الامر بوجه نظر الاكراد التى تصف الوجود العربي في بعض المناطق بالوجود الغريب(٥٢).

من اجل ذلك توحدت المواقف والرؤى للقوى العراقية غير الكردية وفي اكثر من حدث وازمة فقد شكلت في البرلمان العراقي مايعرف بقوى ٢٢تموز لمواجهة التهديد الكردي وخاضت انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية بقوائم موحدة في مناطق التماس (٥٣).

ومن جهة اخرى ساندت الاحزاب والقوى العربية والتركمانية الحكومة الاتحادية الساعية الى فرض وجودها وممارسة صلاحياتها الاتحادية في المناطق التي تعاني من ازدواجية الادارة والسلطة بين ادارة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد والحكومات المحلية في المحافظات مثل الازمة الناجمة بين قوات الجيش العراقي والقوات المسلحة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في خانقين وجلولاء واخرها في قضاء الطوز وغيرها.

الخاتمة

ساهم الاكراد مساهمة فاعلة في قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م من خلال دورهم المهم والحيوي في جميع مفاصل الدولة ، وبمختلف المستويات .فقد اسهموا بشكل فاعل في تأسيس وبناء الدولة العراقية ، كما كان لهم حضور جوهري في الحكومات المتعاقبة، وتواجدهم المؤثر في المجلس التأسيسي العراقي المنعقد سنة ١٩٢٥موكانت لهم المراتب الرفيعة والمتقدمة في قيادات الجيش والشرطة العراقية.الامر الذي جعلهم قريبين من المشهد السياسي المحكوم بالسيطرة البريطانية لغاية ١٩٣٢ونفوذ السفيرالبريطاني بعده.

ان تقسيم الوجود القومي الكردي بين دول المنطقة اثر الحرب العالمية الاولى قد جرى بتدبير وتوافق دولي (دول الحلفاء المنتصرة والدولة التركية الحديثة) وهو خارج التأثير

العراقي بل قبل ظهور الدولة العراقية الحديثة التي تحملت تبعات هذه القضية واثرت على الوضع الداخلي فيها.

كما ان العراق قد راعى كافة الالتزامات الدولية وبخاصة (التحكيم الدولي على ولاية الموصل وقبول العراق في عصبة الامم)التي اكدت على الحقوق الكردية في استخدام لغتهم في التعليم والقضاء واسبقيتهم في الحصول على الوظائف العامة في مناطق الاغلبية الكردية.

وشكل الطموح الكرديلخط حدود المنطقة اوالاقليم الكردي في العراق قبل وبعد العام ٢٠٠٣م ازمة وطنية مزمنة ومعضله كبرى استنزفت الكثير من الموارد البشرية والمادية واعاقت سير التنمية الوطنية واضرت بالمصالح الوطنية العليا.فارتفاع سقف المطالب الكردية ومن دون مراعاة الظروف الداخلية للدولة العراقية والتزام العراق بالقوانين والاعراف الدولية واصرار القيادات الكردية على نيل كل مايطمحون اليه دفعة واحدة فوت عليهم اكثر من فرصه لتحقيق طموحاتهم في السلام والازدهار ضمن العراق الواحد .

شكل بيان ١١أذار١٩٧٠ خطوة كبرى بادرت اليها الحكومة العراقية لحل الخلاف وان كان دون طموح كل الاكراد العراقيين الا انها تعد مرحلة متقدمة جداً بالمقارنة مع احوال وظروف اخوانهم الاكراد في الدول المجاورة ، كان يمكن لها ان تكون الخطوة الاولى في الاتجاه الصحيح وكان يمكن ان تجنب الاكراد والعراق ويلات تعقد المشكلة بتدخل دول الجوار والقوى العالمية الكبرى وحالت دون حدوث الماسي والفواجع فيما بعد وبخاصة عمليات الانفال.

بعد حرب الخليج ١٩٩١مر العراق في اضعف مراحلة مكبلاً بالعقوبات الاقتصادية وعزلة سياسية عالمية لكن ذلك لم يدفع خط الحدود الادارية للمنطقة اوالاقليم الكردي الى ابعد من محافظات الحكم الذاتي(دهوك والسليمانية واربيل) وهو ما عرف بالخط الازرق بل ان خط الحدود جرى بتوافق وطني واقليمي من دول الجوار ومباركة من اقطاب السياسة العالمية.

بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣م استطاعت القوى الكردية من مد سيطرتها على الكثير من المناطق العراقية التي افترضت انها(كردستانية) بالقوة لكن من دون سند قانوني او دستوري ،يقابله رفض شعبي من مكونات العراق الاخرى ،واعتراض من القوى العربية والتركمانية مستغلة حالة الدولة انئذ،وفي الوقت ذاته اعطى الدستورالعراقيالذي كان للاكراد دورهم الفاعل والمؤثرفي ذلك لسنة ٢٠٠٥م لاقليم كردستان العراق الصفة القانونية والدستورية لكنه ابقى باب حدود الاقليم من دون تحديد او تعيين واضح باضافة المادة ١٤٠ الدستورية المختلف على تفسيرها وتطبيقها بين الاحزاب والمكونات العراقية كافة.

هوامش البحث

١- نديم ، د. شكري محمود(المفصل في تأريخ العراق) لمجموعة باحثين، بيت الحكمة ،بغداد،٢٠٠٢، ص ٣٣- ص١٠١ .

٢- ادموندز ،سي جي ،كرد وترك وعرب .سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق١٩١٩-١٩٢٥م،ترجمة جرجيس فتح الله ،دار العروبة للنشر والتوزيع ، بغداد ،١٩٧١، ص ٣٢ .

٣- نديم، المصدر السابق، ص١٠١.

٤- ادموندز ، المصدر السابق، ص٣٢.

٥- -نديم، المصدر السابق ، ص١٠٠.

٦- دبليو ، أر هي ، سنتان في كردستان ١٩١٨-١٩٢٠ ،ترجمة فؤاد جميل ، مطبعة الجاحظ ،بغداد ،١٩٧٣ ،الجزء الاول، ص١٣٩.

٧- -نديم،المصدر السابق،ص٣٢ بينما يذكر ادموندز ان احتلال الموصل تم في٣٠ تشرين الثاني ولعل ذلك يعود الى خطأ مطبعي كون ادموندز يكمل العبارة (وطلب من الجيش التركي الجلاء عن كل ولاية الموصل خلال عشرة ايام)ومنتهى العشرة ايام هو نفس التاريخ المذكور سلفاً ادموندز،المصدر السابق،ص٣٢وص٣٣ .

٨ -دبليو،المصدرالسابق، ص.١٤٤

٩- ويلسون ، سر ارنلدتي، بلاد مابين النهرين بين ولاءين خواطر شخصية وتأريخية،ترجمة فؤاد جميل،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٩٢، ص١٤وص.١٥

١٠- ادموندز ،المصدر السابق ،ص٣٣والمس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ،ترجمة جعفر الخياط ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ،الطبعة الاولى،ص١٨٩.

١١-ويلسون،المصدرالسابق،ص ٣٩ .

١٢- لونكريك، ستيفن هيمسلي(العراق الحديث من سنة ١٩٠٠—١٩٥٠) تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي ، ترجمة سليم طه التكريتي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،بغداد ،١٩٨٨، الطبعة الاولى ،ج١،،ص.٣٧٦

١٣-دبليو،المصدر السابق،ج١،ص٢٢وص.٢١٩

١٤-ادموندز،المصدر السابق،ص١٢وص.١٣

١٥- الشيخ محمود البرزنجي هومحمود بن سعيد من اسرة كاكا احمد الشخصية الدينية المعروفة في السليمانية صاحب الطريقة الصوفية يعد احد اهم الزعماء الاكراد المعروفين استلم ادارة السليمانية من القائد التركي احسان باشا بعد انسحاب القوات العثمانية ثم اتصل بالانكليز الذين اقروه في منصبه ومنحوه لقب حكمدار لكنة اختلف معهم واعلن استقلاله واعلن نفسه ملك كردستان ثم ازاحة البريطانيون ونفوه الى الهند

ثم اعادوه الى العراق سنة ١٩٢٢ليستولي على السليمانية ثم التجا الى الاراضي الايرانية ليعود سنة ١٩٣١ ليعاود الكرة ليستسلم للحكومة التي نقلته الى مدينة السماوه .ينظر: الحسنيعبد الرزاق،العراق في دوري الاحتلال والانتداب،دار الرايةالبيضاء، بغداد ،ج٢،ص٣٠٠-٣٠١؛ادموندز،ص١١٣-١١٤؛فوستر ، هنري (نشأت العراق الحديث) ترجمة سليم طه التكريتي ،الفجر للنشر والتوزيع ،بغداد-١٩٨٩،الطبعة الاولى، ج٢،ص٤٦٤ .

١٦- جاريث، ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩،الطبعة الاولى،ص .٤٧

١٧-ادموندز ،المصدر السابق،ص.٣٣

١٨- لونكريك ، ستيفن هيمسلي وستوكس ، فرانك (العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز١٩٥٨) ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،بغداد-٢٠٠٨، الطبعة الاولى، ،ص٢٢٨؛ لازاريف ، م. س. ، المسالة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣) ترجمة د.عبدي حاجي،دار الرازي،بيروت-١٩٩١،الطبعة الاولى،ص.٤٩

١٩- ادموندز،المصدر السابق،ص.٢٩٤

٢٠- علي ، عثمان ، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تأريخية وثائقية،المعهد العالمي للفكر الاسلامي،فرجينيا الولايات المتحدة الامريكية،٢٠٠٨ ،الطبعة الثانية،ص.٤٧٣

٢١- ادموندز،المصدرالسابق،ص.١٠٩

٢٢- ادموندز،المصدر السابق ،ص١٠٨؛ جاريث ،المصدر السابق،ص٧٤و٧٥والحسني، ،العراق ،ج٢،ص٢٩٦ ؛ لونكريك ،العراق منذ فجرالتاريخ، ص.٢٢٨

٢٣- جاريث،المصدر السابق،ص.٧٥

٢٤- جميل، حسين، العراق شهادة تأريخية(١٩٠٨-١٩٣٠) ،دار اللام ،لندن-١٩٨٧ ،ص.١٦٠

٢٥- لونكريك،العراق منذ فجرالتاريخ،ص.٢٢٨

٢٦- الحسني،المصدر السابق،ص.٣٠٣

٢٧-عيسى ،د.حامد،محمود، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي١٩١٤-٢٠٠٣، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٥،الطبعة الاولى،ص.١٢٥

٢٨-الحسني ،عبدالرزاق تاريخ الوزارات ،المصدر السابق، ج١، ص ٢٧٤و٢٧٥ والحسني،العراق ،ج١، ص٣٠٤ ؛ علي ،عثمان ،المصدر السابق ، ص٥١٤؛ السبعاويد.عوني عبدالرحمن ،(المفصل في تأريخ العراق) لمجموعة باحثين، بيت الحكمة ،بغداد،٢٠٠٢، ص٦٤٥-٦٤٦؛ ايرلاند ، فليب ويلارد ،العراق .دراسة في تطوره السياسي ،ترجمة جعفر الخياط ،دار الراية البيضاء ،بغداد،ص٣١٩و٣٢٠ ؛ ادموندز،المصدر السابق، ص.٣٨٤

٢٩- جاء في المادة الثامنة (توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من الوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية ،اما في قضائي كفري وكركوك من لواء كركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية اما الكردية او التركية.وتوافق الحكومة العراقية على ان الموظفين في الاقضية المذكورة يجب ان يكونوا مالم تكن هناك اسباب وجيهة واقفين على اللغة الكردية او اللغة التركية حسبما تقتضي الحال.

ان مقياس انتقاء الموظفين للاقضية المذكورة وان كان الكفاءه ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هي الحال في سائر انحاء العراق فان الحكومة توافق على ان ينتقي الموظفين كما هي الحالة الى الان وعلى قدر الامكان من بين الرعايا العراقيين الذين اصلهم من تلك الاقضية. ينظر فوستر،المصدر السابق،ج٢،ص٤٧٢؛الحسني،العراق،ج٢،ص٢٤٧ .

٣٠ - ينظر الحسني،تاريخ الوزارات،ج٣،ص٦٤-٦٦؛ الحسني، العراق،ج١،ص٣٠٩-٣١٠؛ لونكريك،العراق الحديث، ج١،ص٣١٦-٣١٧؛عثمان،المصدر السابق،ص.٥٨٦

٣١- ينظر الحسني،تاريخ الوزارات،ج٣،ص ١٢٩؛ الحسني، العراق،ج١،ص٣٠٢-٣٠٣؛ لونكريك،العراق الحديث،ج١،ص.٣١٨

٣٢–للمزيد ينظرد.خصباكشاكر،الكرد والمسألة الكردية،منشورات الثقافة الجديدة،مطبعة الرابط، بغداد، ١٩٥٩، ص٣٩–٤٠؛ حامد المصدرالسابق،ص٢٥٦–٢٦٦؛ جاريث،المصدر السابق،ص١١٣. كذلك نرى ان من الضرورة العلمية للبحث عدم التطرق الى الجدل الساخن حول الميول والافكاروالطموح نحو انشاء (دولة كردية) لدى الضابط العراقي بكر صدقي المنحدر من اصول كردية والذي قاد اول انقلاب في المنطقة في١٠/٢٩/ ١٩٣٦م كونة لم يعلن ذلك صراحة ولم يروج لافكاره اويطرح مشروعة الى القاعدة الجماهيرية بل كل ماقيل اما نقلاً عنه او تفسير لجملة من تصرفاته الشخصية والادارية للمزيد ينظر: احمد، د.كمال مظهر،صفحات من تأريخ العراق المعاصر(دراسات تحليلية) مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧،ص١١٩–١٣٠ ؛ صفوت نجدة فتحي ،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، مكتبة دار التربية /التحرير،بغداد، ١٩٨٤،الطبعة الثانية،ص١٠٠–١٣١.

٣٣– الحسني ، تاريخ الوزارات ،ج٦،ص ٢٩٠ ؛ الراوي، د.ناهض حسن جابر ، مفهوم السلطة في فكر الاحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، كركوك،٢٠٠٦،ص ٢١٦؛ عثمان ،المصدر السابق ،ص٦٧٦؛حامد ،المصدر السابق ص٢٧٣؛ جاريث، المصدر السابق، ص.٩٥

٣٤– خدوري ،مجيد ، العراق الجمهوري،بيروت، ١٩٧٤، الطبعة الاولى ص٢٣٧ ؛العاني، د. نوري عبدالحميد؛ الحربي،د.علاء جاسم، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، بيت الحكمةً، بغداد، ٢٠٠٥، الطبعة الثانية، ج١،ص٣٠٨– ٣١٣؛الحربي، ج٢،ص٢٧٨–٢٧٩، حامد، المصدر السابق،ص٣٠٦–.٣٢٤

٣٥– نوري ،المصدر السابق، ج ٦،ص١٨٧ ؛حامد ، المصدر السابق،ص.٣٣٦

٣٦– نوري ،المصدر السابق، ج ٦ص١٨١ ؛حامد، المصدر السابق،ص٣٣١ .

٣٧– نوري ،المصدر السابق، ج ٦ص١٨٧ وحامد، المصدر السابق،ص.٣٣٥

٣٨–نوري ،المصدر السابق، ج ٨،ص٦٩– ٧٠ ؛حامد،المصدر السابق،ص٢٧٣، الراوي، المصدر السابق،ص٢١٦.

٣٩– ينظر نص بيان مجلس قيادة الثورة العراقي في ١١أذار ١٩٧٠ .

٤٠– ينظر نص قانون الحكم الذاتي الصادر عن الحكومة العراقية في ١١أذار ١٩٧٤، حامد ،المصدر السابق ،ص٣٦٨– ٣٧١ ؛جاريث،المصدر السابق،.١١٥

٤١–حامد،المصدر السابق،ص٣٧١–ص٣٩٨؛ جاريث،المصدر السابق،ص.١١٦

٤٢–جاريث ، المصدر نفسه،ص ٧٥؛ عيسى ، المصدر نفسه؛ الراوي،المصدر السابق .

٤٣– جاريث، المصدر السابق ،ص١٢٣ – .١٢٦

٤٤–حامد، المصدر السابق، ص .٤٣٢

٤٥–حامد، المصدر نفسه،ص٣٩٩،ص٤٣٣– .٤٣٤

٤٦–جاريث ،المصدر السابق،ص٧٧، ص١٦٠–ص ١٦٢؛ هاشم احمد زادة ومجموعة باحثين (الدوافع الكامنه وراء السياسات الكردية) الموقع الالكتروني اسلام اون لاين في ٢٠٠٨/٢/٢١.

٤٧– ينظر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية؛ السوداني ، فراس عبدالرزاق ، العراق مستقبل بدستور غامض،المكتبة القانونية،بغداد، ٢٠٠٥،الطبعة الاولى،ص٢٩٣و.٢٩٤

٤٨– ينظر الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥م.

٤٩– المستشارهدو، خالد عبد الكريم (قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور الجديد) الميزان للدراسات القانونية.

٥٠– ترى حكومة اقليم كردستان ان جميع الاراضي ذات الاغلبية الكردية في العراق هي ارض كردستانية يجب ضمها الى الاقليم فتسميها الاراضي المستقطعة من الاقليم ولها وزارة ووزير .

٥١– الصمانجي ،عزيز قادر التاريخ السياسي لتركمان العراق ،دار الساقي ،بيروت، ١٩٩٩ الطبعة الاولى، ص ٨٥،ص٩٠،ص٩١،ص٩٢ والهرمزي ، أرشد ،التركمان والوطن العراقي، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥،الطبعة الثالثة،ص١٩٧،ص١٩٨ ؛ شعبان، د. عبد الحسين. Microsoft word doc، www.yahoo.com.

٥٢–جريدة الشرق الاوسط في ٢٠٠٣/٥/٢٣ .

٥٣– تنظر مداولات قرار مجلس النواب العراقي رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥،جريدة الحياة اللندنية في ٢٠٠٩/٥/٢٧.